



بيروت، في 24 تشرين الأول 2014

بيان صحفي

الاتحاد الأوروبي ولبنان يعقدان حواراً سياسياً في إطار السياسة الأوروبية للجوار

عقد مسؤولون من الاتحاد الأوروبي وممثلون عن السلطات اللبنانية سلسلة من الاجتماعات في إطار اللجان الفرعية المعنية بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في 21 و 22 و 23 تشرين الأول الجاري، للمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي ولبنان للفترة 2013-2015.

وتشكل اجتماعات اللجان الفرعية الثلاث المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة، والسياسة الاجتماعية والهجرة، والعدالة والحرية والأمن، جزءاً لا يتجزأ من الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وهي تعقد في إطار السياسة الأوروبية للجوار.

وشدد الاتحاد الأوروبي مجدداً على المساعدة الاستثنائية التي يقدمها للبنان استجابة لأزمة اللاجئين والتزامه بتقديم المزيد من المساعدات. كما ركزت النقاشات على تحسين التنسيق مع الجهات المانحة وضمانة الإدارة الفاعلة للمساعدات الدولية.

وفي 21 تشرين الأول، تناولت اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الأوضاع السياسية المحلية والأزمة الإقليمية الراهنة. كما تم التطرق إلى الإصلاحات الإدارية والانتخابية والتزام لبنان بالاتفاقات الدولية، في ما يتعلق على سبيل المثال بعقوبة الإعدام، والتعذيب، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، وحالات الاختفاء.

وركزت اللجنة الفرعية المعنية بالسياسات الاجتماعية والخاصة بالهجرة في اجتماعها الذي عُقد في 22 تشرين الأول على الإصلاحات في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية، ودرست وقع الأعداد الكبيرة للاجئين على المجموعات اللبنانية الضعيفة. كما تناولت النقاشات الحوار المقبل بين الاتحاد الأوروبي ولبنان في شأن الهجرة والتنقل والأمن.

وفي 23 تشرين الأول، ناقش الطرفان في اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالعدالة والحرية والأمن إصلاح إدارة السجون، واستقلالية القضاء وكفاءته، بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للأجهزة الأمنية، بما فيها الجيش اللبناني.

تجدر الإشارة إلى أن اللجان الفرعية المعنية بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان تعقد سنوياً، تأكيداً للالتزام الطرفين بعلاقات قوية ومنفتحة.